قضايا سياسية

اسم المقال: الدور الاقليمي لليابان الفرص والتحديات
اسم الكاتب: م.م. محمود جمال فتحي الشيخلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7630
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 00:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الاقليمي لليابان الفرص والتحديات[∇]

Japan's regional role opportunities and challenges

م. م محمود جمال فتحي الشيخلي*
Mahmoud Jamal Fathi

الملخص:

تمارس اليابان دوراً مؤثراً في الساحة الإقليمية من خلال توظيفها الصحيح لمقومات القوة التي تمتلكها ولاسيما في الجانب الاقتصادي اذ تعد واحدة من اكبر اقتصاديات العالم حيث تساهم بشكل واسع في التجارة والاستثمار اقليماً ودولياً اما الجانب السياسي والقيادي حيث تعمل على تعزيز السلام الاقليمي من خلال الدبلوماسية النشطة مع دول الجوار اضافة الى عضويتها الفاعلة في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية اما الجانب التكنولوجي فتعد اليابان من الدول الرائدة والمتطورة من حيث الخبرات والمؤسسات البارعة في الابتكار، الى جانب رغبة القيادة العليا في لعب دور محوري في القارة. الا ان هذا الدور يواجه عدد من التحديات والتي تنبع من اليابان نفسها ومن التحولات التي تشهدها الساحة الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الدور، التنافس، الصين، التحديات، اليابان

Abstract:

Japan exercises an influential role in the regional arena through its proper use of the elements of power it possesses, especially in the economic aspect, as it is one of the largest economies in the world, as it contributes widely to trade and investment regionally and internationally. As for the political and leadership aspect, where it works to promote regional peace through active diplomacy with... Neighboring countries, in addition to its active membership in many regional and international organizations. As for the technological aspect, Japan is considered one of the leading and developed countries in terms of expertise and institutions skilled in innovation, in addition to the desire of the senior leadership to play a pivotal role in the continent. However, this role faces a number of challenges that stem from Japan itself and from the transformations taking place in the regional arena.

Key words: Role, competition, China, challenges, Japan

∇ تاريخ التقديم : 2024/6/18 تاريخ القبول: 2024/7/12 تاريخ النشر: 2024/9/30
* تدريس في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين mahmoud.gamal@nahrainuniv.edu.iq
"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة :

تعد اليابان من الدول المحورية والفاعلة في قارة اسيا ، فبعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، عادت اليابان الى بناء نفسها من خلال التركيز على الداخل اجتماعياً واقتصادياً واقامة وتحسين العلاقات مع الدول الاقليمية والدولية بالوسائل السلمية على مستوى الخارج ، حيث اصبحت قوة اقتصادية عظمى والرابعة على مستوى العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي وامتلاكها للعديد من الشركات الرأسمالية الكبرى التي تتفرع وتصدر منتجاتها الى كافة انحاء العالم وقوة تكنولوجية لا منافس لها من حيث النوعية والجودة ولا سيما في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والطاقة البديلة والمتجددة اما على المستوى السياسي سعت الى تعزيز السلم والامن الدولي والاقليمي من خلال التعاون الدبلوماسي وحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية والمشاركة في المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة ومنظمات ذات طابع اقتصادي مثل منتدى التعاون الاقتصادي في اسيا والمحيط الهادي(APEC) وتقديم المساعدات الى الدول في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية ، الا ان الساحة الإقليمية شهدت تحولات جوهرية ولا سيما الصعود الصيني و هيمنتها على الاسواق الإقليمية والدولية وزيادة انفاقها العسكري الى جانب التهديدات المتزايدة من قبل كوريا الشمالية وامتلاكها للأسلحة النووية ، الامر الذي دق ناقوس الخطر للأمن القومي الياباني من ما دفعها الى التخلي التدريجي للقوة الناعمة وتكثيف جهودها نحو القوة الصلبة لمجابهة التحديات الاقليمية المتزايدة.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث في دراسة اهم العوامل المؤثر في ممارسة اليابان دورها الاقليمي سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي وبيان طبيعة العلاقة مع اهم الدول الإقليمية.

اشكالية البحث: تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات:

1. ماهي مقومات القوة التي تستند عليها اليابان؟
2. ماهي معوقات التي تقف بوجه اليابان في تحقيق اهدافها الاقليمية؟
3. ما هي طبيعة العلاقة مع الدول الاقليمية الفاعلة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (كلما زادت التهديدات والمنافسة الاقليمية كلما اندفعت اليابان لتكثيف دورها في الساحة الاقليمية).

منهج البحث: تقتضي الضرورة العلمية عند دراسة اي بحث او ظاهرة معينة لا بد ان يتم تحديد منهج علمي والذي يعد بمثابة طريق يسلكه الباحث من اجل الوصول الى الغاية المرجوة، وفي بحثنا هذا نعتمد

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على المراجع الادبية السابقة التي تناولت جزء من موضوع البحث بالاعتماد على البيانات الرسمية.

اولاً: مقومات الدور الياباني الاقليمي

قبل الخوض في تفاصيل الموضوع لا بد ان نوضح مفهوم الدور حيث يعُد من المفاهيم التي تتصل بصورة اساسية في العلوم الاجتماعية والتي تعبر عن دراسة سلوك الفرد داخل المجتمع حيث يعرف لغوياً : الحركة في مجال معين او بيئة معينة او هو الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد [1] وعرفه استاذ علم الاجتماع السياسي صادق الاسود : هو نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة او طائفة معينة [2] وهو ما نادت به اصحاب النظرية السلوكية التي حاولت التشبيه ما بين تصرف الفرد وتصرف الدولة حيث ان الدولة تعبر عن ارادتها وتصرفاتها من خلال سياستها الخارجية ، حيث يعرف الدور في السياسة على انه ادراك صناع القرار لموقع بلدهم في النظام الدولي لتحديد القرارات والالتزامات والاحكام المناسبة والادوار التي تضطلع بها الدولة في النظام الدولي والاقليمي [3] الا ان ادراك صانع القرار وحده غير كافي في ترجمة تلك الاهداف على ارض الواقع انما تعتمد على القدرات والامكانيات والفرص المتاحة للدولة وطبيعة النظام الدولي ومكانتها الدولية التي تسهم في تحقيق تلك الاهداف وان الدور الاقليمي للدولة يتسع كلما زاد طموحها او زاد مخاوفها من الوضع الراهن وبما ينسجم مع قدراتها وامكانياتها [4] و بذلك يعبر الدور الاقليمي على انه النشاط التي تمارسه الدولة ضمن نطاقها الاقليمي و التي تسعى من خلاله الى تحقيق الاهداف ضمن الامكانيات والوسائل المتاحة .

مقومات الدور الياباني : تعتبر قوة الدولة من العوامل والمقومات الاساسية التي تأخذ حيز مهم وكبير في العلاقات الدولية، لكون هذه القوة هي التي تسهم في رسم ابعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع

([1]) ايلاف راجح هادي ، مستقبل الدور العالمي الياباني ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2006، ص 10.

([2]) صادق الاسود ،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1990، ص 120.

([3]) سليم كاطع علي ، دور العراق الاقليمي بعد عام 2014: التحديات والفرص ، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العراق ، العدد 47 ، 2023،، ص80.

([4]) طارق محمد ذنون ، مستقبل الدور الاقليمي التركي: الفرص والكوابح ، مجلة دراسات اقليمية ، المجلد 12 العدد 35 ، 2018، ص 220.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدولي وتحدد علاقاتها بالقوى الاخرى ، وان بعض عناصر قوة الدولة ليست ذات طبيعة مادية من ما يجعل صعوبة تحليلها وتقيم الدول على اساسها ولا يمكن ان تعتمد الدولة على عنصر واحد دون العناصر الاخرى مجتمعة [1] ، وعلى العموم هنالك مجموعة من المقومات التي يمكن ان يتم التعويل عليها في دراسة مقومات قوة الدولة :

1.المقوم المجتمعي :

يعد التعداد السكاني من احد عناصر قوة الدولة الشاملة الي تمكنها من تحقيق أهدافها سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، وهذا لا يقتصر فقط على العدد انما على النوع أيضاً، وهو ما عملت عليه اليابان، حيث يبلغ تعداد سكانها وفق اخر إحصائية في 2023 (122.4) مليون نسمة[2] وسعت اليابان بعد انفجار القنبلة الذرية التي القتها الولايات المتحدة الامريكية في كل من هيروشيما وناجازاكي الى تحسين نوعية المجتمع الياباني ولا سيما الى في مجال التعليم والثقافة حيث بلغت نسبة الامية وفق إحصائية الأمم المتحدة لعام 2015 (1%) وهذه النسبة تتفوق على غالبية الدول المتطورة ولا سيما في الاتحاد الأوروبي واستطاع النظام التعليمي الى تحقيق نوع من المساواة في فرص التعليم و القضاء على التفرقة ما بين الجنسين والتخلي على النظام الطبقي [3] . ومن الناحية الدينية تتمتع اليابان بتاريخ واندماج اثني متماسك حيث يتميز المجتمع الياباني بالتسامح والاعتدال ، اذ بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت الدولة على الدين اساساً لارتباط الشعب الياباني بنظامه السياسي وقيمه المجتمعية فمنذ قيام الحركة الاصلاحية والتحديث اصبحت الديانة الشنتوية وهي ديانة قديمة سبقت دخول الديانة البوذية والفلسفة الكونفوشيوسية الى اليابان الاساس الايديولوجي للإمبراطورية اليابانية اذ اعطت هذ الديانة الامبراطورية مكانة مقدسة حيث استمدت منها الدولة ومؤسساتها جميع السلطات [4]، اما بعد عام 1946 انهت المادة 20 من الدستور الياباني هذه الصفحة وجعل السلطات جميعها مستمدة من الشعب ورفع الدين من الدستور بحيث لم تكن هناك ديانة رسمية للدولة اليابانية مع

([1]) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، الطبعة 5، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،1987، ص 163-173.

([2]) Population, total – Japan, the world bank, 29/5/2024.
data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=JP&most_recent_year_desc=false

([3]) محمود عبد الواحد محمود ، المعجزة اليابانية ... التحديث في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية والدروس المستفادة عراقياً ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، مجلد 15 ، العدد 4 ، 2008 ، ص 373.

([4]) محمود عبد الواحد محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 377.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اعطاء الحرية للشعب الياباني بممارسة الديانة بحرية وفقاً للديانات المتنوعة مع منع المؤسسات الدينية التدخل في المسائل الحكومية والسياسية ويعتبر هذا مؤشر قوة للنظام السياسي الياباني اذ يعطي لصانع القرار استقلالية في اتخاذ القرار دون تدخل المؤسسة الدينية [1].

2. المقوم القيادي:

ان مجرد امتلاك المقومات القوة المادية او المعنوية وحدها لا تكفي لممارسة دور اقليمي مؤثر وفاعل في الساحة الدولية انما بحاجة الى ارادة ورغبة القيادة (صانع القرار) لممارسة الدولة ذلك الدور من خلال التوظيف الصحيح لتلك الموارد المتاحة وترجمتها على ارض الواقع [2] حيث تبنت القيادات اليابانية المتعاقبة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية على تطبيق "مبدا يوشيدا"[3].

ويهدف هذا المبدأ البراغماتي على تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي من خلال احداث طفرة نوعية على صعيد الداخل سياسيا واقتصاديا واجتماعياً وتحسين العلاقات مع الدول الاقليمية والدولية والحصول على ضمانات سياسية واقتصادية وامنية من الولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الخارج ، حيث ركزت القيادات المتعاقبة على استخدام القوة الناعمة في تعاملاتها الخارجية من خلال الدبلوماسي المرنة وتقديم المعونات الاقتصادية المالية والفنية ونشر السلام وتقديم المساعدات الخارجية للدول المتضررة من اجل تحسين سمعتها وازالة الصورة الامبريالية التي كانت سائدة عليها واقامة العديد من العلاقات مع الدول الاقليمية ونيلهم العضوية في المنظمات الدولية البارزة ولعبت دور مؤثر فيها ولا سيما منظمة الامم المتحدة و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مستغلة بذلك علاقاتها وتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ومع التحولات التي شهدتها الساحة الاقليمية والدولية ولا سيما الصعود الصيني و وخطر السلاح النووي لكوريا الشمالية اخذت القيادات اليابانية ولا سيما رئيس الوزراء جوننشيرو كويزومي و شينزوابي بضرورة مراجعة وتعديل الدستور الذي يمنع تكوين قوة عسكرية لتقوية قواتها ومعداتها العسكرية والنووية لحماية نفسها من القوة الاقليمية. [4]

([1]) دستور اليابان لعام 1946، ومتاح على الموقع الالكتروني وتم المراجعة في 2024/5/24:
www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946?lang=ar

([2]) عبد القادر دندن ، الادوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية دراسة ميدانية –الصين ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2014، ص 82.

([3]) نسبة الى رئيس الوزراء الياباني الشيجروا يوشيدا الذي حكم من الفترة 1946–1947.

([4]) الحواس كعبوش ، سياسة اليابان الخارجية من امبريالية الاقليمية الى السلام الاستباقي ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 343–347.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3.المقوم الاقتصادي :

بدأت ملامح المعجزة الاقتصادية اليابانية في بداية الستينات ، أذ تحولت من دولة ذات امكانيات محدودة الى دولة اقتصادية تنافس الدول الكبرى ولا منها الاقتصاد الأمريكي ، اضافة الى دور البيروقراطية والطبقة الوسطى في دعم الجانب الاقتصادي والإداري فعند حدوث أي خلل في الجانب السياسي يعمل الجانب الاقتصادي والإداري على تجاوز ذلك الخلل بأقل الاضرار [1] إضافة الى ان هذه النخب المختصة في المجالات المالية والاقتصادية والإدارية ، وضعت خطط استراتيجيات طويلة الأمد للاقتصاد الياباني لمواجهة التحديات والتقلبات والتغييرات التي يتعرض لها النظام الاقتصاد الدولي بين فترة وأخرى [2] وبذلك استطاعت اليابان ان تحقق معجزة اقتصادية في اقل من عقدين وان تخلق تغييراً متكاملاً في مختلف جوانب الحياة اليابانية ، اذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي(5.5) ترليون دولار في عام 2021 وبلغ معدل تجارتها 31% من ناتجها المحلي الإجمالي مما جعلها تمثل بذلك قوة اقتصادية وصناعية ومالية متقدمة جداً بالرغم من الازمات التي واجهت النظام الاقتصاد العالمي ولا سيما ازمة 2008 وأزمة 2021 نتيجة اصابة العالم بكوفيد 19 في عام 2019 [3] اضافة الى استراتيجيات اقتصادية وتجارية ومالية منذ نهاية السبعينات القرن الماضي من خلال تعميق تعاونها مع الدول الاسيوية من خلال تأسيس العديد من البنوك والشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات مثل بنك التنمية الاسيوي الذي قام بتمويل العديد من الدول الاسيوية في فترة الثمانينات والتسعينات الذي اسهم في خلق طفرة اقتصادية كبيرة في الدول الاسيوية في تلك الفترة [4] كل ذلك جعل اليابان اليوم قوة اقتصادية مؤثرة وفاعلة ولها وزنها الاقتصادي على مستوى قارة اسيا والعالم اجمع ولا تزال تمضي قدماً في تطوير وتعزيز ذلك على الرغم من الصعود الصيني .

4.المقوم التكنولوجي :

شهدت اليابان نمواً وتطوراً سريعاً في امكانياتها التكنولوجية، جعلها تتربع على قمة هرم القوة التكنولوجية العالمية، واستثمرت اليابان هذا المجال بشكل بارع عبر تمكنها من تكوين ثروة تكنولوجية للعالم اجمع وليس لليابان فقط في مختلف المجالات والاستخدامات، اهلها ذلك لامتلاك احدى مقومات القوة المتطورة

([1]) عامر هاشم عواد ، الاستراتيجية العسكرية الامريكية تجاه منطقة شرق اسيا 2021 ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، عدد 25 ، 2022، ص 40.

([2]) محمود عبد الواحد ، مصدر سبق ذكره ، ص372.

([3]) البنك الدولي ، مصدر سبق ذكره.

([4]) قاسم حسين السعدي، الصراعات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المستقبلية على الامن الدولي (دراسة حالتي الصراع الاقتصادي: الامريكي – الصيني الامريكي – الياباني ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد 50، 2022، ص 882.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والمطلوبة في القرن الحالي، وهيأ لها مكانة بارزة في النظام الدولي من خلال الاهتمام البحثي الذي اولته اليابان لتطوير التكنولوجيا ، اذ تجاوز عدد المراكز البحثية في اليابان عام 2016 اكثر من 19 الف مركزاً بحثياً في مختلف المجالات، ركزت هذه المراكز على ابحاث الفضاء والكمبيوتر والشبكات والاتصالات والروبوت وتطوير التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا السلمية الدفاعية، كما اهتمت بتطوير جوانب متعددة كالصحة والتعليم والصناعة والتكرير والسياحة وغيرها [1] . صدرت اليابان تجربتها التكنولوجية بعدما ابدعت العالم وما حققت من تقدم لجميع دول العالم، جعل اليابان اليوم تمتلك اقوى بنية تحتية تكنولوجية في العالم اضافة الى امتلاكها مؤسسات بارعة بالابتكار والتطوير وقيامها بتصدير جزءاً كبيراً من هذه الابتكارات الى الخارج ويرجع سبب ذلك النجاح الكبير هو تطوير وسائل الانتاج ونوعية المنتج وجودته والانظمة الادارية الحديثة فضلاً عن التقنية العالية والكفاءات المتوفرة [2].

5. المقوم العسكري :

ان السياسة الدفاعية لليابان حالة فريدة من نوعها فهي تقوم على عدة مبادئ اهمها الاعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة الامريكية وعدم تجاوز الميزانية العسكرية الدفاعية نسبة 1% من حجم الناتج القومي للبلد ومنع الدخول مع اي دولة في تعاون عسكري عدا الولايات المتحدة الامريكية [3] اتجهت اليابان برؤية جديدة اذ تسعى من خلالها الى ترجمة قوتها الاقتصادية الى قوة أمنية تناسب حجمها كقوة مؤثرة في القرن الجديد، وبدأت بتنفيذ هذه الرؤيا عندما دعت الحكومة اليابانية الى تعديل بعض مواد الدستور للسماح لها بتنمية وتطوير قدراتها العسكرية، ان هذه القضية تثير جدلاً واسعاً داخل اليابان وكذلك جوارها الاقليمي خاصة الصين وكوريا الشمالية خشية عودة نزعة التوسع الامبريالي التي ادت باليابان دخول حرب مع هذه الدول مخلفة مشاعر العدوانية بينهما [4]، ففي 2016 دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة اقرها البرلمان الياباني حيز التنفيذ اذ تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وتمثل هذه الخطوة تأكيداً على النهج الواقعي الجديد الذي ينتهجه رئيس الوزراء

([1]) نغم نذير شكر ،تطور القدرات العسكرية اليابانية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2018،ص 106.

([2]) علي اغوان ، اوراسيا: بوابة اليابان الرئيسة للصعود نحو العالمية رؤية في الماكندرية الجديدة ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 15، 2017، ص 150.

([3]) يونس مؤيد يونس مصطفى ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2015، ص 96.

([4]) ماهر اسماعيل ابراهيم ، تحليل جيبولتيكي للصراع والتعاون في دول شمال شرق اسيا ، مجلة جامعة ديالى ، العدد 82 ، 2019، ص 124.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الياباني (سينزو آبي) نحو يابان اكثر قوة، اذ قام بالحصول على موافقة البرلمان لتوسيع انواع الاسلحة التي تستوردها اليابان والسماح للدولة ان تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية وشركاء آخرون. فيما يتعلق بتكنولوجيا الدفاع والسماح للجيش الياباني بالتعبئة في التوجه نحو الخارج ومن خلال التعديلات التي آجراها (آبي) اصبحت للحكومة الحق في مساعدة الحلفاء التي تتعرض قواتهم او اراضيهم لهجوم وتزويدهم بمساعدات لوجستية وعسكرية [1]، اذ بلغ إنفاق اليابان العسكري 49,1 مليار دولار حسب بيانات الصادرة لعام 2020 بما يعادل 2.5 %من الانفاق العسكري العالمي لتحتل المرتبة التاسعة عالمياً .[2] كان ذلك رداً على زيادة الانفاق العسكري الصيني وايضا نتيجة لتصاعد التهديدات النووية الصاروخية لكوريا الشمالية ولا سما تجاربها الصاروخية المتكررة والتي اخرقت الاجواء اليابانية، حيث أدركت اليابان بضرورة تطوير انظمة الدفاع الصاروخية لديها بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، تحسباً لأي هجمات صاروخية حاملة للرؤوس النووية من كوريا الشمالية .[3] اتجهت اليابان نحو اقتناء احدث انواع الاسلحة والمعدات الدفاعية، واعتزم رئيس الوزراء الياباني (آبي) على شراء 42 طائرة مقاتلة من طراز (أف 35) و17 طائرة من طراز اوسبري و52 مركبة مائية AAV اضافة الى تجهيز القوات البحرية اليابانية بـ22 مركباً بحرياً حديثاً وشراء ثلاث طائرات استطلاع بدون طيار و20 طائرة للدوريات البحرية لتحديث الاسطول، اضافة الى تطوير نظام الانذار المضاد للصواريخ البالستية والاقمار الصناعية اي تعمل اليابان على تحمل مسؤولية تأمين وحماية نفسها في منطقة يزداد فيها التوتر الامني، ولتتمكن من مواجهة الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية اولاً ولتكون قادرة على مجابهة التوسع والصعود الصيني في المنطقة ثانياً. [4]

ثانياً: معوقات الدور الياباني الاقليمي

تلعب اليابان دورا اقليما متميزا في قارة اسيا والمحيط الهادي وعلى الرغم من هذا الدور والمكانة المميزة تواجه صعوبات متعددة ويمكن ان نقسمها الى داخلية نابعة من اليابان نفسها وخارجية نابعة من الساحة الاقليمية كما يلي:

([1]) نغم نذير شكر ،تطور القدرات العسكرية مصدر سبق ذكره ، ص 104-105.

([2]) عامر هاشم عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص 44.

([3])صواريخ كوريا الشمالية تهز ثقة اليابان بأميركا ، موقع قناة الجزيرة ، اخر مراجعة 2024/2/6 والرابط ، www.aljazeera.net/politics/2017/8/31/صواريخ-كوريا-الشمالية-تهز-ثقة-اليابان

([4]) نغم نذير ، تطور القدرات السكرية ، مصدر سبق ذكره ، 106.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. المعوقات الداخلية:

أ. **القيود الدستورية: فهي** الدولة الوحيدة التي نص دستورها لعام 1946 في المادة (9) " **ان تطلعهم للسلام العالمي المبني على العدل والنظام، يشجب اليابانيون الحرب، وإلى الأبد، كحق سيادي للأمة والتهديد أو استخدام القوة كأداة لحل النزاعات الدولية ومن أجل تحقيق ذلك ، لن تُستدام القوات البرية، والجوية والبحرية، ولا يعترف بحق الدولة بإعلان حالة الحرب**" [1] واصبحت عقيدتها العسكرية منذ ذلك الحين تعتمد على قوة الدفاع الذاتي ونبذ الحرب واعتمادها على حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية في مواجهة التحديات التي تشهدها الساحة الاقليمية.

ب. **التحدي الجغرافي** : يعد العامل الجغرافي من اهم العوامل المؤثرة على قوة ومكانه الدولة في الساحة الدولية ، وتقع اليابان في شرق قارة اسيا وشرق شبه الجزيرة الكورية بين بحر اليابان والمحيط الهادي، حيث تتكون من مجموعة من الجزر حيث يبلغ عددها الى 6852 جزيرة اربع من هذه الجزر هي الرئيسية (شيكوكو، هوكايدو، اوكيناوا، هونشو) اما الباقي الذي تبلغ 6847 فتنقسم الى 416 جزيرة مأهولة و6432 جزيرة غير مأهولة وغير صالحة للسكن ، وهي ذات تضاريس جبلية حيث ان 70% من اراضيها غير صالحة للزراعة والصناعة والسكن اضافة الى ان الكثير من جبالها ذات طبيعة بركانية مدمرة حيث تسمى (حلقة المحيط الهادي النارية) اضافة الى كثرة الزلازل والفيضانات المدمرة ولا سيما تسونامي الذي يحدث كل قرن تقريباً [2]

ت. **التحدي السكاني** : تعاني اليابان من تحدي تقدم العمر (شيخوخة السكان) و تقلص نسبة الشباب فيها اذ ما يقارب ثلث اليابانيين يتجاوز عمرهم 65 سنة وهنالك تقديرات صادرة من الحكومة اليابانية الى ان نسبة كبار السن ستصل الى 47% من تعداد السكان في عام 2050 [3] اضافة الى انخفاض معدل الولادات الى مستوى فوق المتوقع ولا سيما بسبب سياسة ضبط النسل وعزوف غالبيتهم عن الزوج في سن مبكر الى الجانب المعيشة المرتفعة التي تدفع اغلبهم بالاكتفاء بمولود واحد فقط في اغلب الاحيان وهذا ما ينعكس بالسلب على قدرتهم بتكون قوة عسكرية بشرية مقارنة بالدول الاخرى وهذا ما يبرر فشلهم تحقيق التجنيد الاجباري لسنوات متعددة . وعلى الرغم من محاولتهم في سد هذه المشكلة

([1]) الدستور الياباني ، مصدر سبق ذكره.

([2]) يسرا احسان داود ، وفاء عبد الحسين كاظم ، متغيرات القوة المادية في اليابان ، مجلة اشرقات تنموية ، المجلد 5، العدد 23، 2020، ص 356-357.

([3]) الاقتصاد الياباني: تحديات محلية وعالمية ، مركز سيتا ، https://sitainstitute.com/?p=4757

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي ولا سيما في المجالي الصناعي و العسكري ومنها الطائرات بدون طيار والمعدات المتطورة لمواجهة الهجوم السيبراني الا انها بحاجة الى اعداد بشرية كبيرة ومؤهلة الى استخدامها .

ث.**التحدي الاقتصادي:** يشهد الاقتصاد الياباني تراجع واضح فبعد ان كانت يحتل المرتبة الثانية من بعد الولايات المتحدة الامريكية قبل عام 2010 ومن ثم ازاحتها الصين الى المرتبة الثالثة من بعد عام 2010 و واخذت بالتراجع ففي عام 2022 تم ازاحتها من قبل المانيا الى المرتبة الرابعة ليبلغ الناتج القومي الاجمالي 4.2 ترليون دولار [1]، ويعود سبب التراجع الى مجموعة من التحديات ومنها تباطؤ النمو نتيجة انخفاض نسبة المواليد وارتفاع نسبة الشيخوخة مما اثقل كاهل الدولة بتوفير متطلبات كبار السن شكل ذلك استنزاف لموارد الدولة ، اضافة الى ندرة الايادي العاملة الشابة من ما ينعكس ذلك على ارتفاع الاجور لكون الطلب عليهم اكثر من العرض المتوفر الذي تحتاجه اليابان بشدة في ظل التطور التكنولوجي و المنافسة التي تشهده الساحة الدولية، اضافة الى انخفاض قيمة الين بنسبة 18% في عامي 2022-2023 لكون النظام المصرفي الياباني لا يدفع للمودعين فوائد انما يتم استقطاع جزء من الوديعة مقابل الاحتفاظ بها (الفائدة السالبة) اضافة الى انخفاض الاستهلاك المحلي بنسبة 0.2% نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة اذ ان الاستهلاك المحلي يشكل نصف النشاط الاقتصادي[2].

2. المعوقات الخارجية:

أ.**امن الطاقة** : على الرغم من المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها الا انها من الدول الشحيحة للموارد الطاقة ، اذ كان استهلاكها اليومي من النفط في العام 2021 (3.341) مليون برميل بنسبة 3.5% من الاستهلاك العالمي وتعتمد في ذلك لسد حاجتها من الطاقة من خلال استيرادها من الخارج بنسبة 100% [3] ففي عام 2023 استوردت بنسبة 94.7 % من دول الشرق الاوسط بنسبة 39.4 % من السعودية ومن الامارات العربية المتحدة بنسبة 40 % اما الباقي فمن الكويت 8.2% وقطر 4.5%

([1])ألمانيا تزيح اليابان من مرتبة ثالث أقوى اقتصاد في العالم ، قناة cnn ، على الموقع ،تم المراجعة في 2024/5/22، https://cnnbusinessarabic.com/economy

([2])اليابان تنزلق إلى ركود لتصبح ألمانيا ثالث أكبر اقتصادات العالم ، قناة الجزيرة ، متاح على الموقع الالكتروني ، www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/15 /اليابان-تنزلق-إلى-ركود-لتصبح-ألمانيا

([3]) احصائية السنوية لشركة برتش بتروليوم لسنة 2022 ، متاح على الموقع الرسمي ، تم المراجعة في 2024/5/20، www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2022-full-report.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعمان 1.1% اما الدول الاخرى خارج منطقة الشرق الاوسط فمن امريكا الشمالية 2.5% والاكوادور 1.5% ونابو1.4 في امريكا الجنوبية [1] وفي ما يخص الغاز الطبيعي تعد من اكثر الدول المستوردة للغاز المسال في العالم [2] ففي عام 2021 استهلكت (103.6) مليار متر مكعب سنوياً بنسبة 2.6 % من الاستهلاك العالمي لعام 2021 [3] وان هذا يشكل تحدي لها لاعتبارها من الدول المستهلكة فأنها تحاول الحصول على الطاقة بأسعار معقولة واستمرار تدفقها اليها وسعت الى اعتماد الحلول البديلة واستخدام التكنولوجيا لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة ، في ظل الوضع الدولي الذي يشهد تقلب في الاسعار وحدوث نزاعات وصراعات دولية لاسيما في اوكرانيا وفي منطقة الشرق الاوسط (دول الانتاج ودول المرور) اضافة الى صعوبة ايجاد بديل امن ومتوفر مقارنة بالنفط والغاز [4]

ب. **التحدي الصيني** وبزوغها الاقتصادي وهيمنته على محركات الاقتصاد العالمي وازاحتها للاقتصاد الياباني التي احتكرته لنفسها طويلاً وتزايد انفاقها العسكرية ونشاطاتها العسكرية بالقرب منها اذ يشكل تهدد واضح وصريح على الامن القومي الياباني اضافة الى وجود العديد من النزاعات الجزرية والنزاعات الحدودية في بحر الصين الشرقي [5]

ت. **تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية** في الجوانب الامنية والعسكرية والسياسية ولكونها دولة محددة دستورياً بقوات الدفاع الذاتي الامر الذي يحتم عليها الخضوع وطاعة القرار الامريكي ولا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية لديها منافسين في محيطها الاقليمي، حيث تستخدم الولايات المتحدة الامريكية علاقاتها مع اليابان بضرب عصفورين بحجر واحد من خلال توفير الحماية العسكرية لليابان واحتواء الدول التي تشكل تهديد واضح على مكانة الولايات المتحدة الامريكية ولا سيما الصعود الصيني و تهديدات كوريا الشمالية. [6]

([1])Preliminary Report on Petroleum Statistics, ministry of economy, trade and industry ,japan, Official Website www.meti.go.jp/english/statistics/tyo/sekiyuso/index.html

([2]) جيمس دوريان، اتجاهات العرض والطلب المستقبلية في سوق الطاقة الاسيوية ، من كتاب اسواق الطاقة الاسيوية الديناميت والاتجاهات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ،2005، ص91.

([3]) احصائية السنوية لشركة برتش بتروليوم لسنة 2022، مصدر سبق ذكره.

([4]) عمرو عبد العاطي ، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2014، ص 51-59.

([5]) كرار انور ناصر، الصين بزوغ القوة من الشرق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2015 ، ص 54-60.

([6]) ايمن سمير ، واقعية "كيشيدا": المسارات الجديدة للتحالف بين اليابان والولايات المتحدة ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ومتاح على الموقع الالكتروني ،www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7998

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: اليابان وعلاقتها مع الدول الاقليمية

تشير العديد من الدراسات الى ان سلوك الخارجي لدولة يتأثر في لحظة معينة بسلوك دولة اخرى سواء كانت اقليمية او دولية وقد يأخذ هذا السلوك صفة تعاونية او تصارعيه حسب طبيعة الدولة المقابلة وتصرفاتها وحسب استجابة الدولة المعنية لتلك التصرفات (ردة الفعل) [1]

1. **الصين** : بعد تنامي قوة الاقتصاد الصيني ونجاحه بتجاوز الاقتصاد الياباني، وما رافق ذلك من تنامي في قوتها العسكرية خاصة القوة البحرية، الى جانب التغير في السلوك الدبلوماسي الصيني الذي كان يتسم بالمرونة والصعود السلمي ليصبح سلوكاً اكثر صلابة واكثر حدة تجاه نزاعاتها الحدودية مع معظم جيرانها وخاصه اليابان، فان اليابان والصين تتنازع في بحر الصين الشرقي على جزر (سنيكاكو، دياويو) ، وهي جزر صيد يوجد فيها احتياطي كبير من الثروات النفطية والتي تقع على بعد 92 ميلاً بحرياً شمال شرق مدينة كيلونغ بتايوان [2] هذا الامر الذي دفع اليابان الى تغيير قدراتها الدفاعية والتوجه نحو قوى اسيوية بما فيها الهند المنافس التقليدي للصين وعملت اليابان ايضاً على تعزيز علاقاتها الامنية مع بعض دول منظمة دول جنوب شرق اسيا (آسيان)، ممن لديهم نزاعات حدودية بحرية مع الصين مثل فيتنام والفلبين و برناوي وماليزيا وحثها على اثارة قضايا نزاعاتها مع الصين، الى جانب توجه اليابان الى تعديل دستورها لتغيير وضعها العسكري بتقوية ترسانتها التسليحية لمواجهة التهديدات الاقليمية المتزايدة [3].

وان اليابان من اكثر الدول التي لها نزاعات على الجزر وذلك لسببين **الاول:** انها دولة جزرية تمتلك اكثر من ثلاثة الف جزيرة موزعة على المحيط الهادي، و**الثاني:** خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية وقصر السيادة اليابانية على الجزر الاربعة الكبرى وبعض الجزر الاخرى، وتوزيع باقي الجزر على الدول المنتصرة في الحرب لذلك تحاول الى استعادة هذه الجزر مرة اخرى لكون هذه الجزر تقع على اكثر الطرق شحن نشاطاً في العالم وتعتبر منطقة غنية بالطاقة [4] اذ تحولت هذه الصراعات الى اولوية وطنية مما زاد من

([1]) محمد سليم السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، 1998، ص 326.

([2]) باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 57، 2014، ص 203.

([3]) باتولومي ، كورومون ، جيوسياسية اليابان: قوة قلقة اليابان ، عرض محمد سعدي، مجلة رؤى استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، الامارات ، 2014.

([4]) عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، مسوغات توجه القوى الاسيوية (الصين –اليابان –الهند) نحو تحالفات والشركات والتكتلات الاقتصادية ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 46، مجلد 2، 2023، ص 225.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حدة التوتر بينهم اذ ممكن ان يتحول لمواجهات مسلحة بين الدول الاطراف حيث اتجهت اليابان الى ايجاد مبادرة او رؤية منافسة لمبادرة الحزام والطريق الصينية فان لليابان رؤية وتصور خاص تجاه منطقتين المحيطين الهندي والهادي، حيث تهدف الى بقاء منطقة المحيطين حرة ومفتوحة لتحقيق الازدهار للمنطقة بأكملها من خلال تعزيز وارساء الركائز الاساسية التي تتبناها المبادرة وهي تعزيز سيادة القانون وحرية الملاحة والتجارة، وتتجه لتعزيز التعاون مع جميع البلدان التي تؤيد هذه الرؤية لأنها تنظر الى سياسة الصين الاقليمية على انها شكل من اشكال التوسع الزاحف في الاقليم[1]، وجذبت هذه المبادرة دول متعددة وعلى راسهم الهند والولايات المتحدة الامريكية واستراليا ودول جنوب شرق اسيا، وتعد مبادرة " منطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة" منافسة لمبادرة الحزام والطريق وذلك بسبب موقع دول الاسيان في وسط المحيطين التي تشكل محور استثمارات اليابان في السنوات الاخيرة و استثمرت اليابان وفق هذه المبادرة وبتمويل من بنك اسيا للتنمية (ADB) الياباني بما يقارب (110) مليار دولار حتى العام 2015، وليصل المبلغ الى 200 مليار دولار في العام 2020 للاستثمار في البنية التحتية حول العالم[2] من جانب اخر تدرك اليابان أهمية التعاون مع الصين كونها تمثل سوقاً اقتصادياً مهماً خاصة من حيث تفعيل سياسة القروض والمساعدات والاستثمارات المتبادلة، وان تعزيز التعاون سيؤدي الى المزيد من المكتسبات الجيوبولتيكية، اذ ستمكن اليابان حرية العمل والتنقل عبر الممرات الملاحية في بحر الصين الجنوبي الذي تسيطر عليه الصين والذي يشكل طريقاً لـ90 %من السفن التجارية وحاملات النفط الضخمة القادمة من الخليج العربي، ومضيق ملقا الذي تنتقل عبره خامات المعادن الضرورية لإدامة عجلة الصناعة المتطورة [3]، تسعى الصين من جانب اخر الى كسب صداقة اليابان من اجل الحصول على المعونات والاستثمارات والتجارة دعماً لجهودها نحو الحداثة والتنمية خاصة بعد ان زاد عدد المستثمرين اليابانيين ودعمهم في القطاعات الصناعية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وخبرات تكنولوجية متقدمة لا تمتلكها الصين [4].

2. **كوريا الشمالية** :ان حيازة كوريا الشمالية للسلاح النووي عام 2005 وتطويرها لترسانتها النووية والصاروخية اثار قلق اليابان وزاد من مخاوفهم مما جعلها تتحرك في ثلاث اتجاهات **الاول:** تعزيز

([1]) عمر اسامة الجميلي ، أهمية منطقة المحيط الهندي والهادئ في التصورات الجيوسياسية للفواعل الاقليمية والدولية: التنافس الصيني – الياباني نموذجا، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، كلية التربية –جامعة بغداد ، العدد 1، المجلد 62 ، 2023، 108.

([2]) عمر اسامة الجميلي ، مصدر سبق ذكره ، ص179.

([3]) نغم نذير شكر، السياسية الخارجية اليابانية وفرص الدور الاقليمي ، اوراق دولية ، مركز الدارسات الدولية ، جمعة بغداد ، عدد131، 2004، ص29.

([4]) ماهر اسماعيل ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 122–123.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التحالفات الامنية والاقليمية والدولية لاسيما التحالف الامني الامريكي–الياباني وفقاً لمعاهدة التعاون والامن المتبادل لعام 1960، **والثاني:** سعي اليابان المستمر نحو تطوير قدرتها العسكرية الدفاعية وتأمين متطلبات امنها القومي ضد اي اعتداء خارجي، اما **الثالث:** فيتمثل بسعي اليابان عبر سياستها الاقليمية الى احتواء الازمة النووية لكوريا الشمالية بالوسائل السلمية (السياسية والاقتصادية) للحيلولة دون تصعيد الموقف بشكل قد يرتب توتراً في المنطقة ويهدد امنها واستقرارها فهي تحرص على تجنب الدخول في حرب يكون الخاسر فيها جميع الاطراف [1] وسعت اليابان للحصول على دعم دول المنطقة للضغط على كوريا الشمالية للتخلص من برنامجها النووي الذي يمثل تهديداً واضحاً للأمن الاقليمي بشكل عام والامن الياباني بشكل خاص، لاسيما بعد فشل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من تحقيق غايتها الاساسية ، وقررت اليابان فرض عقوبات تشمل حظر جميع الواردات منها ومنع سفنها من دخول مياهها الاقليمية واصدار قوانين من شأنها السماح بتقديم الدعم اللوجستي للسفن الامريكية العسكرية التي من المقرر ان تقوم بتفتيش سفن كوريا الشمالية للتأكد من عدم قيامها بنشر برنامجها النووي والصاروخي الى دول اخرى[2] اضافة الى قيام اليابان بنشر قوات بحرية وجوية اضافية في المناطق الجنوبية الغربية القريبة من شبه الجزيرة الكورية وارسالها قوات يابانية الى شبه الجزيرة الكورية لحماية اليابانيين في اوقات الطوارئ[3].

3. **الهند** : تتضح اهمية الهند لليابان من خلال الشراكة الاقتصادية بينهما وذلك بسبب الاوضاع والتوترات التي سادت قارة اسيا مؤخراً، فتوجه الصين للتوسع والهيمنة في كل من قارة اسيا وافريقيا عن طريق مبادرة الحزام والطريق والممر الصيني الباكستاني تثير مخاوف اليابان والهند من ما دفعها الى التوجه نحو الشراكة للموازنة مع القوة الصينيه المتنامية [4] ، لذلك عملت الهند و اليابان برؤية " منطقة المحيطين الهندي والهادي منطقة حرة ومفتوحة" بعد تعميق تفاعل الهند مع اليابان باستراتيجية " التوجه شرقاً" التي اطلقها رئيس الوزراء الهندي (مودي) عام 2014، من اجل احباط مخططات الصين التوسعية الاقليمية و من خلال تحقيق الهند اهداف جيوسياسية وجيواقتصادية تزيد ترابطها بالإقليم، فقامت بإنشاء اسواق متطورة وروابط اتصال بين الهند وجنوب شرق اسيا، كما عقدت اتفاق كل من

([1]) اسماعيل ذياب خليل ، البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 91، 2021، ص369–370.

([2]) ماهر اسماعيل ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

([3]) نغم نذير شكر ، تطور القدرات العسكرية ن، مصدر سبق ذكره ، ص 101.

([4]) عطارد عوض مصدر سبق ذكره ، ص 73.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اليابان و الهندً على تطوير ممر النمو بين اسيا وافريقيا وهي خطة لتطوير الموانئ وربطها من ماينمار الى شرق افريقيا، اي ان الهند اختارت ان تبني علاقات اكثر دفئاً مع اليابان بدلاً من الصين في بناء خطوط برية وبحرية تنافس المبادرة الصينية[1]. اضافة الى الشراكة العالمية بين الطرفين، اذ وقع رئيس الوزراء الياباني عقب زيارته للهند عام 2005 اتفاقاً مشتركاً للشراكة العالمية بين الطرفين، وعلى أثرها اصبحت اليابان ثالث أكبر مستثمر في الاقتصاد الهندي، وبنسبة 7.2 % من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الهند خلال المدة (2000–2020)، وبلغت واردات الهند من اليابان حوالي 21.90 مليار دولار للعام 2020–2021 جعلها ذلك رابع عشر شريك مستورد للهند .[2]

اضافة الى عقد الشراكة الرقمية بين الدولتين في العام 2018 واثناء زيارة الرئيس الهندي لليابان من أجل تعزيز المبادرات الجديدة للتعاون في مجالات التكنولوجيا والعلوم .اما من الناحية العسكرية اشتركت اليابان مع الهند والولايات المتحدة الامريكية واستراليا في الحوار الرباعي الامني (QUAD) هو منتدى استراتيجي امني غير رسمي اكتسب هذا التجمع مكانة بارزة منذ العام 2017 وتسعى الولايات المتحدة الامريكية برئاسة (جو بايدن)حالياً الى اعطاء الصفة الرسمية وزيادة نشاطاته ليشمل القضايا الاقتصادية والمناخية والامنية والاقليمية والدولية وذلك لانهم اصبحوا اكثر خوفاً بشأن سلوك الصين المتزايد اقليمياً واشتركت هذه الدول بمناورات وتدريبات بحرية دورية مشتركة لحماية منطقة المحيطين الهندي والهادي ، ومنها التمرين الرباعي (مالابار 2020) بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية والهند واستراليا والاشتراك في التمرين البحري (Laperouse21) المتعدد الاطراف بين اليابان وفرنسا والهند والولايات المتحدة واستراليا[3].

4. التحالفات والاتفاقيات الإقليمية :

الى جانب علاقاتها مع الدول الإقليمية الفاعلة دخلت اليابان في العديد من التحالفات والاتفاقات مع الدول الاخرى من اجل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية .

أ. **الشراكات الاقتصادية:** اتفاقية الشراكة الشاملة عبر المحيط الهادي تم التوقيع عليها في العام 2018 وتضم هذه الاتفاقية كل من اليابان واستراليا وكندا وماليزيا والبيرو ونيوزيلاندا والمكسيك وسنغافورة وفيتنام

([1]) عمر اسامة ، اهمية منطقة المحيط الهندي..، مصدر سبق ذكره، ص 180.

([2]) لجين مصطفى اسماعيل ، الشراكة الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في اسيا نماذج مختارة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2021، ص 136.

([3]) عمر اسامة ، الاستجابة اليابانية لسياسة الصين الحازمة في بحر الصين الشرقي في ظل حالة الايقين ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، مجلد 61، العدد 4، 2022، ص 180.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتشيلي وبرناوي، وتصب هذه الاتفاقية على رفع الحواجز غير الجمركية مثل فتح الدول الاعضاء استدراجات العروض الوطنية امام الشركات الاجنبية وتحديد قواعد مشتركة للتجارة الالكترونية والخدمات المالية واحترام قانون العمل ونصت ايضاً على قواعد منظمة العمل الدولية [1].

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة :(Rcep) وتضم هذه الاتفاقية 15دولة اقتصادية اسيوية وأكبر منطقة تجارة حره في العالم في صفقة تدعمها الصين، تضم الاتفاقية دول الاسيان العشر فضلاً عن كل من (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلاندا، استراليا) ودخلت حيز التنفيذ في العام 2022، وصفت الاتفاقية بانها أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم تهدف الى تحقيق شراكة اقتصادية شاملة بين الدول الاعضاء [2].

الشراكة الدولية للتعاون في مجال كفاءة الطاقة (peec)تأسست في العام 2009 تتألف من (الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، المانيا، ايطاليا، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، كندا، والمفوضية الاوروبية) اضافة الى الصين والهند والبرازيل والمكسيك واستراليا وكوريا الجنوبية) وتهدف هذه الشراكة الى تبادل الخبرات واستخدام التكنولوجيا من اجل رفع وتحسين مستوى استخدام وكفاءة الطاقة [3].

ب. **التحالفات الامنية الاقليمية** : التحالف الياباني مع كوريا الجنوبية توصلت اليابان الى ايجاد تعاون أمنى مع كوريا الجنوبية لضمان آمن البلدين في ضوء تزايد التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، حيثُ أجرى البلدين تدريبات ومناورات مشتركة وحققت اليابان ثلاث نقاط لتحسين التعاون الامني بين البلدين وتبادل المعلومات والتقنيات والخبرات العسكرية والتكنولوجية الحديثة، وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالأنشطة النووية لكوريا الشمالية .[4]

التحالف الياباني مع استراليا بدأ هذا التحالف بالاتفاق على تحقيق التعاون والتنسيق الامني بين الطرفين ثم تطور لقيام بالمناورات العسكرية المشتركة والتدريبات الثنائية وتبادل المعلومات ومكافحة الارهاب والقرصنة البحرية والجرائم العابرة للحدود الوطنية.

التحالف الياباني مع الهند بدأ هذا التعاون الامني منذ عام 2007، على اثرة أصدر بيان مشترك من البلدين تضمن التأكيد على القيم الدولية المشتركة والمصالح المتبادلة بين الطرفين، والتعاون في مجال منع

([1]) الشراكة عبر المحيط الهادي ، اتفاق طموح حتى بدون الولايات المتحدة ، تم المراجعة في 2024/5/20، www.naharnet.com/stories/ar/252527-الشراكة-عبر-المحيط-الهادئ-اتفاق-طموح-حتي-بدون-الولايات-المتحدة

([2]) عادل علي ، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة رؤية تحليلية ، مجلة افاق ، العدد 7، 2021، ص 261.

([3]) عطارد عوض ، مصدر سبق ذكره ، 76.

([4]) دلال غسان خير الدين ، محددات السياسية الخارجية اليابانية ، ط1، دار الراية للتوزيع والنشر ، عمان ، 2013، ص109.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تهري وبتصدير الاسلحة من والى كوريا الشمالية ونقل التكنولوجيا الدفاعية لليابان وتبادل التقنيات والخبرات العسكرية بين البلدين، والتعاون في مجال الامن والاستخبارات بما يحقق الامن والاستقرار الاقليمي والدولي.[1]

الخاتمة:

في ختام ذلك ، تبين لنا ، الى ان اليابان تواجه تحديات متعددة اعاقت أهدافها الإقليمية ومن هذه التحديات التوترات السياسية مع بعض الدول الإقليمية المجاورة والتحديات الاقتصادية الداخلية ومنها نقص القوة العاملة نتيجة شيخوخة السكان والتقلب في قيمة عملتها ، إضافة الى التنافس بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة ولا سيما الصين وكوريا الشمالية مما ولد ضغوط كبيرة على سياستها الخارجية ، وعلى الرغم من ذلك تبقى اليابان ذات تأثير كبير في اسيا والمحيط الهادئ اذ تمتاز بقدرتها على المساهمة في الاستقرار الإقليمي عبر سياستيها الخارجية المتوازنة وتحالفاتها الاستراتيجية إضافة قوتها الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة على مستوى العالم ودورها النشط في التحالفات والاتفاقات الدولية ساعدها ذلك في تعزيز تعاونها الإقليمي والدولي ومكنها من لعب دور محوري في تحقيق الاستقرار والنمو في منطقة اسيا والمحيط الهادئ . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ومنها:

1. تمتلك اليابان مجموعة من المقومات التي تؤهلها للعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في قارة اسيا ولا سيما المقوم الاقتصادي والتكنولوجي المتقدم والمتطور الامر الذي يمنحها النفوذ في التدخل في العديد من القضايا الإقليمية لتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي.
2. ترتكز على الدبلوماسية النشطة في تعاملاتها الإقليمية من خلال التعاون والتحاور وتقديم المساعدات الإنسانية والابتعاد على استخدام القوة العسكرية ولغة التهديد.
3. اعتمادها على الولايات المتحدة الامريكية في توفير الامن والاستقرار الإقليمي وتقويض القوى الصاعدة ولا سيما الصين وكوريا الشمالية.
4. تعاني اليابان من تحدي جوهري وهو التحدي الديمغرافي من خلال تراجع نسبة الولادات وارتفاع نسبة الشيخوخة وندرة الايادي العاملة.
5. تشكل التوترات السياسية مع الدول الإقليمية ولا سيما النزاعات الحدودية تحدي لليابان في تعزيز نفوذها الإقليمي.

([1]) سماعيل ذياب خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص 371-372.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6. ان الصعود الصيني الإقليمي والدولي يمثل تهديد على الامن القومي الياباني لوجود المنافسة والنزاعات في بعض القضايا الجوهرية.
7. على الرغم من ذلك تعد اليابان من الدول المحورية في المنطقة وان مستقبلها يعتمد على اسلوبها في معالجة نقاط الضعف التي تعانيه ولا سيما معالجتها لمشكلة الشيخوخة.

References:

1. Abdul Qadir Dandan, The Regional Roles of Rising Powers in International Relations, A Field Study - China, Academic Book Center, Amman, 2014.
2. Adel Ali, The Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement, an analytical vision, Afaq Magazine, Egypt, Issue 7, 2021.
3. Al-Hawass Kaabouche, Japan's foreign policy from regional imperialism to proactive peace, Algerian Journal of Social and Human Sciences, Volume 8, Issue 1, 2020.
4. Ali Agwan, Eurasia: Japan's main gateway to the rise to globalism, A Vision in the New Alexandria, Strategic Research Journal, Belady Center for Research and Strategic Studies, Issue 15, 2017.
5. Amer Hashim Awad, American military strategy towards the East Asia region 2021, Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, No. 25, 2022.
6. Amr Abdel Aty, Energy Security in American Foreign Policy, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2014.
7. Attar Awad Abdel Hamid Al-Sharifi, justifications for the orientation of the Asian powers (China - Japan - India) towards alliances, companies and economic blocs, Hammurabi Journal of Studies, No. 46, Volume 2, 2023.
8. Baher Mardan, Sino-Japanese relations between political variables and economic constants, International Studies Journal, University of Baghdad, No. 57, 2014.
9. Batolomei, Koromon, Japan's Geopolitics: Japan's Anxious Power, presented by Muhammad Saadi, Strategic Visions Magazine, Emirates Center for Strategic Studies, UAE, 2014.
10. Dalal Ghassan Khairuddin, Determinants of Japanese Foreign Policy, 1st edition, Dar Al-Raya for Distribution and Publishing, Amman, 2013.
11. Elaf Rajeh Hadi, The Future of Japan's Global Role, Master's Thesis, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2006.
12. Ismail Dhiyab Khalil, North Korea's nuclear program and its repercussions on Japanese foreign policy, Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 91, 2021.
13. Ismail Sabri Muqallad, International Political Relations: A Study in Principles and Theories, 5th edition, That Al Salasil Publications, Kuwait, 1987.
14. James Dorian, Future Supply and Demand Trends in the Asian Energy Market, from the book Asian Energy Markets Dynamics and Trends, Emirates Center for Strategic Studies and Research, United Arab Emirates, 2005
15. Karar Anwar Nasser, China's Rise of Power from the East, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, 2015.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

16. Loujain Mustafa Ismail, Contemporary International Economic Partnership and the Balance of Power in Asia Selected Models, unpublished doctoral thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2021.
17. Maher Ismail Ibrahim, Gepolitical Analysis of Conflict and Cooperation in Northeast Asian Countries, Diyala University Journal, No. 82, 2019.
18. Mahmoud Abdel Wahed Mahmoud, The Japanese Miracle... Modernization in Japan after World War II and the lessons learned in Iraq, Tikrit University Journal for the Humanities, Volume 15, Issue 4, 2008.
19. Muhammad Salim Al-Sayyid, Foreign Policy Analysis, second edition, Egyptian Nahda Library, Egypt, 1998.
20. Nagham Nazir Shukr, Japanese foreign policy and the opportunities for the regional role, International Papers, Center for International Studies, Baghdad Friday, No. 131, 2004.
21. Nagham Nazir Shukr, The development of Japanese military capabilities and its reflection on the new Japanese role, Journal of Political Science, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2018.
22. Omar Osama Al-Jumaili, The importance of the Indian and Pacific Ocean region in the geopolitical perceptions of regional and international actors: The Chinese-Japanese rivalry as a model, Al-Ustath Journal for Humanities and Social Sciences, College of Education - University of Baghdad, Issue 1, Volume 62, 2023.
23. Omar Osama, The Japanese response to China's assertive policy in the East China Sea in light of the state of uncertainty, Al-Ustaz Journal for Humanities and Social Sciences, University of Baghdad, College of Education, Volume 61, Issue 4, 2022.
24. Qasim Hussein Al-Saadi, global economic conflicts and their future repercussions on international security (a study of two cases of economic conflict: the American - Chinese and the American - Japanese), Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue 50, 2022.
25. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Its Foundations and Dimensions, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, College of Political Science, 1990.
26. Salim Kate Ali, Iraq's regional role after 2014: challenges and opportunities, Journal of Political and Strategic Studies, Iraq, Issue 47, 2023.
27. Tariq Muhammad Thanoun, The Future of the Turkish Regional Role: Opportunities and Constraints, Journal of Regional Studies, Volume 12, Issue 35, 2018.
28. Younis Moayyed Younis Mustafa, The Roles of the Major Asian Powers in the Strategic Balance in Asia after the Cold War and Its Future Prospects, Dar Al-Academyon for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2015.
29. Yusra Ihsan Dawoud, Wafa Abdel Hussein Kazem, Changes in Material Power in Japan, Developmental Orientations Magazine, Volume 5, Issue 23, 2020.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/